

خطة مغربية طموحة لتوسيع الطبقة الوسطى

تعكس تحركات الحكومة المغربية لتوسيع الطبقة الوسطى وتقليص الفوارق الاجتماعية رغبة الحكومة في ترسيخ قواعد الاستقرار الاجتماعي من خلال خطة حوافز تشمل إعادة توزيع الدخل وتقليص الفوارق والقضاء على الفقر ودعم الفئات الهشة.

الرباط - حشدت الحكومة المغربية جهودها لتوسيع الطبقة الوسطى وإزالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحسين مستويات العيش ودعم دور هذه الطبقة كصمام أمان للاستقرار الاجتماعي. وفي هذا السياق قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ببلورة خطة لتحقيق أهداف توسيع الطبقة الوسطى من خلال برنامج "تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى بالمغرب: رهانات وسبل إرساء طبقة وسطى مؤهلة ومزدهرة ومبادرة".

اعتماد سياسات مالية وجبائية تعيد توزيع الدخل وتقلص الفوارق وتقيض على الفقر

كما أقر المجلس تحديث منظومة الإحصاء الوطني، من خلال تحسين تتبع الأجر في القطاع الخاص والدخول غير الأجرية، وتطوير مؤشرات حول القدرة الشرائية وظروف المعيشة وممتلكات مختلف الشرائح الاجتماعية في مختلف مناطق الإقامة.

وعدا إلى تعزيز القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، من خلال سن ضريبة للأسرة، ملائمة أكثر وتأخذ بعين الاعتبار نفقات التكفل العائلي، مع تعزيزها بتعويضات عائلية أكثر مواكبة للواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسر، بما في ذلك نفقات تعليم الأبناء.

واعتمدت الخطة الحكومية مفاهيم مغايرة وجديدة للطبقة الوسطى حيث عرفت هذا المفهوم بعيدا عن منطق الإحصاء واعتمدت على عناصر أخرى لتحديد الشرائح الاجتماعية التي تمتلك المقومات اللازمة للاضطلاع بدور محوري في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي حتى تكون محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالبلاد.

وحدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خطة تتكون من ثمانية سبل أو مداخل كبرى للتغيير غايتها توسيع الطبقة الوسطى بالمغرب، وتعزيز قدرتها على الصمود إزاء التقلبات والصدمات الخارجية المحتملة التي قد تؤدي إلى تراجع اجتماعي.

وتنص الخطة الحكومية لتحقيق أهدافها على اعتماد سياسات مالية وجبائية تعيد توزيع الدخل وتقلص الفوارق وتقيض على الفقر وتدعم الفئات الهشة والتكتمين الاقتصادي للنساء من أجل تقليص الفقر في صفوفهن بالوسطى الحضري والقروي، والرفع من فرص دخولهن إلى سوق العمل.

ويبدو أن الأردن في أمس الحاجة إلى التركيز على كفاءة تحصيل الإيرادات والإطار القانوني من خلال الربط بين التشديد في إجراءات التحصيل وتعزيز المنظومة القانونية الضابطة لذلك، وتوضيح المسار القانوني للإجراءات المتبعة وإصدار الإرشادات المتخصصة. ويؤكد المنتدى أهمية تعزيز كفاءة التحصيل ورفع القدرات المؤسسية لضريبة الدخل من خلال تسهيل المنظومة التشريعية والليات التطبيق، واتباع مسار إصلاح يوسع قاعدة ضريبة المبيعات العامة وإلغاء أنظمة ضريبة السلع والخدمات التفضيلية الحالية التي تحد من كفاءة التحصيل.

وتشدد على أهمية دراسة هيكل الضرائب المتحصلة وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية والبحث عن السبل الأمثل لتحسين الأداء وتعزيز الشفافية والمساءلة، مشيرا إلى ضرورة الربط بين الضرائب المحصلة ونوعية الخدمات التي يقدمها القطاع العام في القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة إلى دافعي الضرائب مثل البنية التحتية والتعليم والصحة.

بكين - تخسر بنوك عالمية حصة في سوق إقراض الصينيين خارج البلاد، البالغة قيمتها 186 مليار دولار، لصالح بنوك صينية منافسة، والتي تعزز حضورها الخارجي، في وقت يتعافى فيه نشاط قطاع الشركات المحلية من كورونا. وتراجع نصيب البنوك العالمية من هذا الإقراض، بشكل مطرد خلال العقد الماضي، إذ وصل إلى نحو 37 في المئة من إجمالي قروض الشركات الصينية بالخارج منذ بداية 2021 حتى تاريخ 17 مايو، وهو أقل بكثير من المتوسط البالغ 51 في المئة خلال 11 عاما، وفقا لبيانات جمعتها بلومبرغ.

علما أنه في 2020، انخفضت الحصة إلى 29 في المئة، وهو أدنى مستوى منذ عام 2010 على الأقل. وكعكة الإقراض الخارجي، سيطرت عليها بنوك محلية بقيادة "بنك أوف تشاينا، الذي قدم معظم القروض للشركات الصينية خارج البلاد خلال السنوات الثلاث الماضية على الأقل.

هذا الحضور المتزايد للبنوك الصينية في سوق القروض الخارجية، يعكس نمو قطاع البنوك بشكل عام في البلاد بموازاة نمو الاقتصاد.

وكان هناك طلب على سندات الخزنة الأميركية المحمية من التضخم خلال الأشهر الأخيرة مما يشير إلى أن المستثمرين السياديين يتوقعون أن يتشد مجلس الاحتياطي الاتحادي السياسة النقدية في وقت قريب. ووصل صافي التدفقات على هذه السندات إلى 2.2 مليار دولار، وهو الأكبر في 16 عاما على الأقل بما يزيد عن المثلين. وجذبت أدوات الدخل الثابت في الأسواق الناشئة مبلغا صافيا قدره 3.5 مليار دولار، وهي أيضا أكبر تدفقات صافية منذ عام 2005 على الأقل.

وصناديق الثروة السيادية كيانات استثمارية تقدر بتربليونات الدولارات، وهي مكلفة بإدارة الثروات والاحتياطيات المالية للدول، وتتكون من أصول متنوعة مثل العقارات والأسهم والسندات، وتمثل الأذرع الاستثمارية للدول ذات الفوائض المالية.

تشوهات النظام الضريبي تفاقم الاختلالات المالية المزمنة للأردن

تعقيدات القوانين تشجع التهرب الضريبي وترتكب عمليات التحصيل



مبيعات لا تعكس حجم العوائد الضريبية

دخل بحوالي 4 أضعاف ما يدفعه الأفراد (المهنيون والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الخاص). وبلغت الإيرادات الضريبية من الموظفين بأجر شهرية في العام الماضي ما قيمته 2.1 مليون دينار (2.97 مليون دولار)، فيما بلغت الإيرادات الضريبية المحصلة من قطاع الأجر في العام ذاته ما قيمته 52.6 مليون دينار (74.3 مليون دولار) فقط.

ويبدو أن الأردن في أمس الحاجة إلى التركيز على كفاءة تحصيل الإيرادات والإطار القانوني من خلال الربط بين التشديد في إجراءات التحصيل وتعزيز المنظومة القانونية الضابطة لذلك، وتوضيح المسار القانوني للإجراءات المتبعة وإصدار الإرشادات المتخصصة. ويؤكد المنتدى أهمية تعزيز كفاءة التحصيل ورفع القدرات المؤسسية لضريبة الدخل من خلال تسهيل المنظومة التشريعية والليات التطبيق، واتباع مسار إصلاح يوسع قاعدة ضريبة المبيعات العامة وإلغاء أنظمة ضريبة السلع والخدمات التفضيلية الحالية التي تحد من كفاءة التحصيل.

وتشدد على أهمية دراسة هيكل الضرائب المتحصلة وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية والبحث عن السبل الأمثل لتحسين الأداء وتعزيز الشفافية والمساءلة، مشيرا إلى ضرورة الربط بين الضرائب المحصلة ونوعية الخدمات التي يقدمها القطاع العام في القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة إلى دافعي الضرائب مثل البنية التحتية والتعليم والصحة.

وتشدد على أهمية دراسة هيكل الضرائب المتحصلة وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية والبحث عن السبل الأمثل لتحسين الأداء وتعزيز الشفافية والمساءلة، مشيرا إلى ضرورة الربط بين الضرائب المحصلة ونوعية الخدمات التي يقدمها القطاع العام في القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة إلى دافعي الضرائب مثل البنية التحتية والتعليم والصحة.

حيازات الصناديق السيادية في الأصول الأميركية تسجل أسرع وتيرة للنمو

لندن - سجلت حيازات الصناديق السيادية في الأصول الأميركية أسرع وتيرة للنمو خلال الربع الأول من العام الحالي بفضل تعافى الاقتصاد من جائحة كورونا وحزم التحفيز الحكومي والتيسير النقدي التي سهلت نمو السندات الحكومية.

وأظهرت بيانات من إي.فستمنت أن صناديق الثروة السيادية تدافعت لشراء الأسهم والسندات الأميركية في الربع الأول من العام الجاري، مع تدفقات هي الأكبر في 16 عاما على الأقل. وأفادت البيانات بأن تدفقات صافية بلغت 25.4 مليار دولار انهالت على صناديق الأسهم والسندات، وهو أكبر تدفق منذ 2005 على الأقل.

وقفزت الأسهم الأميركية إلى مستويات قياسية خلال الربع الأول من هذا العام مع اكتساب التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا زخما، لكن كانت هناك أيضا عواقب إذ

العربية، فإن تأثيراتها تظهر أكثر إذا تم النظر إلى الشركات التي تستفيد من السياسات المتداخلة والتي تسبب في ترسخ ظاهرة التهرب الضريبي.

ويقول المنتدى إن إجمالي الإيرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلاد يعتبر منخفضا إذا ما قورن بدول غنية مثل الدنمارك على سبيل المثال، حيث يبلغ 46.1 في المئة. وبعض الدول الشبيهة بحالة الأردن، مثل تونس، تحصل إيرادات ضريبية أعلى بنسبة تساوي 22.8 في المئة. وتظهر الإحصائيات المستخلصة على امتداد العامين الأخيرين أن حجم الاقتصاد الأردني ارتفع من 6 مليارات دينار (8.5 مليار دولار) عام 2000 إلى نحو 30 مليار دينار (42.43 مليار دولار) بنهاية العام الماضي، في حين ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الفترة نفسها من 960 مليون دينار (1.4 مليار دولار) إلى 4.96 مليار دينار (7 مليارات دولار). أما الإيرادات غير الضريبية بالنسبة إلى حجم الاقتصاد وخلال الفترة ذاتها فقد ارتفعت من 1.4 مليار دولار إلى 3.2 مليار دولار فقط.

وتشير الأرقام الواردة في الورقة البحثية إلى أن نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن انخفضت من 10.8 في المئة في السنة المالية 2000 إلى 4.3 في المئة في عام 2020، في حين بقيت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة بحدود 15 في المئة خلال العامين الأخيرين.

وتشير الأرقام الواردة في الورقة البحثية إلى أن نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن انخفضت من 10.8 في المئة في السنة المالية 2000 إلى 4.3 في المئة في عام 2020، في حين بقيت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة بحدود 15 في المئة خلال العامين الأخيرين.

25.4 مليار دولار حجم ضخ الصناديق السيادية في الربع الأول من 2020، وهو الأكبر منذ 16 عاما

وأظهرت بيانات إي.فستمنت أيضا تحرك المستثمرين إلى إدارة محافظ السندات. وبلغ صافي التدفقات على أدوات الدخل الثابت 9.9 مليار دولار، منها 5.2 مليار دولار في السندات الأميركية، مسجلة تدفقات قوية للربع الثالث على التوالي وأكبر تدفقات منذ 2005 على الأقل.

وقالت راشيل زيمبا في مركز الأمن الأميركي الجديد للبحوث "أظن أن هذا تقوده بعض عمليات إعادة التوزيع للمحافظ وبعض الخفض في السحوبات بسبب انقراض كوفيد - 19، وليس الكثير من رأس المال الجديد".



على رأس المنافسين